

Distr.
GENERAL

TD/407
12 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الجزء الأول

إعلان محفل المجتمع المدني الموجه إلى دورة الأونكتاد الحادية عشرة

١- إن محفل المجتمع المدني الذي يجتمع بمناسبة انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد يمثل الحركات الاجتماعية والجماعات المناصرة للتنمية والجماعات النسائية ونقابات العمال والفلاحين والمنظمات الزراعية والمنظمات البيئية والمنظمات الروحية ومنظمات التجارة الحرة وغيرها من المنظمات التي تعرب عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن التجارة والاستثمار والمنافسة وأثرها على التنمية. ومع ذلك، فإن المشاركين في هذا المحفل يقفون جبهة متحدة دفاعاً عن سلسلة من المبادئ والمواقف والإجراءات التي يودون أن يعرضوها على الدول الأعضاء في المؤتمر.

٢- وتعلن الوثيقة الرسمية لهذا المؤتمر أن "العولمة يمكن أن تمثل دافعاً قوياً ودينامياً لتحقيق النمو والتنمية". غير أن هذا النوع من العولمة لا يعبر عن المشهد الذي نلاحظه في الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الرأي لا يتوافق مع التحليل الذي عرض في مكان لاحق من الوثيقة نفسها والذي يتطرق إلى الآثار السلبية وتركز الثروة التي نتجت عن تنفيذ جدول الأعمال الليبرالي الجديد والعولمة.

٣- ونحن، من منظورنا كمجتمع مدني، نشعر بالقلق لأن الوثيقة الرسمية تتضمن وصفاً خطائياً طناناً للعولمة الشاملة والعادلة لكنها لا تشير إلى العلاقة بين الحروب التي تشن من أجل الوصول إلى الموارد المناسبة لصالح الشركات عبر الوطنية. كما أنها لا تعترف بأن هذه الحروب ترسخ جذور الفقر وتزيد من تفشي الجوع والتردي البيئي الذي يعانيه ملايين البشر.

٤- وفي الوقت ذاته، تؤكد الوثيقة وجود "جهات خاسرة" فيما بين البلدان وداخلها لكنها لا تشير إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. كما أنها لا تشير إلى وجود "جهات رابحة" وهي في الواقع الجهات صاحبة المصلحة في الشركات عبر الوطنية وأصحاب رؤوس أموال المضاربة الذين يوجدون أساساً في البلدان المتقدمة.

٥- وتؤكد الوثيقة الرسمية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الوطنية لكن واقع الأمر يظهر أن أغلبية رأس المال الأجنبي لا يعتبر مكملاً على المدى المتوسط للمدخرات الوطنية لأنه يشكل بالأحرى شكلاً من أشكال نقل الموارد الأشد وضوحاً. ونموذج النمو الذي يقوده التصدير الذي تروج له الشركات عبر الوطنية لا يفضي إلى التنمية بل إنه يؤدي إلى الإفقار.

٦- ويساورنا القلق كذلك إزاء عدم الإشارة إلى الوضع المتأزم في كاتكون الذي بين وجود تشكيل جديد من القوى السياسية الدولية وإزاء إدراج مواضيع سبق رفضها في المؤتمر الوزاري الخامس. ونحن لا نريد أن نرى الأونكتاد وقد تخلّى عن استقلاله وعن دوره بوصفه مكاناً يفسح المجال للفكر النقدي كما أننا لا نود أن نرى هذه المؤسسة وقد استخدمت لتفعيل اتفاقات منظمة التجارة العالمية. فالأونكتاد ينبغي أن يجابه التحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأن يدعم هذه البلدان.

٧- وعلى أساس هذه الشواغل ذات الأهمية الحاسمة، من بين شواغل أخرى، إزاء الوثيقة الرسمية نود أن نعرب للأونكتاد عن التوصيات التالية:

- أن ترفض أعمال الابتزاز المالي والحصار الاقتصادي والتدخل العسكري والاحتلال غير القانوني التي تقوم بها الحكومات الغنية لصالح الشركات عبر الوطنية والمستثمرين؛
- أن تلغى نهائياً الديون الخارجية وأن تحرّر البلدان الفقيرة فوراً من هذه الأعباء وأن تكلف الشركات عبر الوطنية بتحمل مسؤولياتها عن المديونية الأحدث عهداً التي تحدث الآن؛
- أن تقوم الدول التي تستعيد و/أو تحتفظ بحقوقها السيادي بتحديد السياسات المحلية التي لا تؤثر على بلدان أخرى وأن تكون هذه السياسات مناسبة للتصدي للحقائق الوطنية في إطار الحوار وتوافق الآراء مع المجتمع المدني؛
- أن تمثل التجارة الدولية والمؤسسات والأدوات المرتبطة بها للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللصكوك والاتفاقيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة ذات الصلة والأهداف الإنمائية للألفية؛
- أن يشارك الأونكتاد بنشاط في استحداث وإدارة آليات متعددة الأطراف تهدف إلى دعم أسواق السلع الأساسية وتنظيمها، وبخاصة المنتجات الزراعية؛
- أن يقر الأونكتاد ويعزز حق كل بلد أو مجموعة من البلدان في أن يكون لها السيادة فيما يتعلق بالغذاء وحق البلدان في حماية اقتصاداتها وزراعتها، بما في ذلك عن طريق التعريفات والتقييدات الكمية، فهي سبيل الحماية الأساسي المتاح للبلدان الفقيرة. ونحن نؤمن بوجود أن توحيد البلدان صفوفها لضمان هذا الحق. ونحن في هذا السياق الهام نؤيد الحوار والتعاون فيما بين مجموعة العشرين ومجموعة التسعين؛

- أن يحظر على الشركات عبر الوطنية إقامة دعوى قانونية كعمل انتقامي من سياسات أو إجراءات إنمائية وأن تحمل المسؤولية عن أعمالها وتكون عرضة لتبعاتها. وهذا يشمل الحق القانوني للمواطنين والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم من المستثمرين الذين ينتهكون حقوقهم؛
- أن تأخذ الحكومات على عاتقها التزاماً فعلياً بالتصدي للمسائل المتعلقة بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وبين الأعراق والإثنيات وحماية التنوع الثقافي وأن تحظر التمييز القائم على التوجه الجنسي في سياساتها الإنمائية والسياسات التي تستهدف مكافحة الفقر؛
- أن تكفل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وكذلك حقوق العمال ونقابات العمال؛
- أن تكفل السيادة على الموارد الطبيعية والسلع الأساسية والتنوع البيولوجي، وأن يجري تيسير نقل التكنولوجيا، وأن يحظر إصدار براءات اختراع للكائنات الحية وتسويق الكائنات والأدوية المعدلة جينياً حتى يتسنى تعزيز تنمية تتسم بحقيقة بالسيادة وتكون مستدامة وعادلة؛
- أن تشجع ممارسات التجارة التريهة.

٨- ونحن نؤمن أن التضامن والاتحاد فيما بين البلدان النامية لهما أهمية قصوى ونحن نرفض أي محاولات للتقليل من شأنهما. ونؤمن بأن التجارة الحرة لا توزع الموارد على نحو عادل. ومن شأن قيام ديمقراطية نابضة بالحياة تقوم على التشارك استناداً إلى مبدأ التعاون الاقتصادي في بيئة يسودها التضامن والسلم من شأنها أن تسمح بتوزيع ثروة الأمم والشعوب على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً.

٩- ونحن نؤمن أن هذا العالم الأفضل يمكن تحقيقه.

الجزء الثاني

المجتمع المدني وعولمة الشركات ودور الأونكتاد

ملخص

١٠- يجمع محفل المجتمع المدني في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد شمل طائفة متنوعة من المنظمات، من بينها الحركات الاجتماعية والجماعات المناصرة للتنمية والجماعات النسائية ونقابات العمال ومنظمات الفلاحين والمزارعين والمنظمات البيئية والجماعات الروحية ومنظمات عديدة أخرى. ويعكس المحفل تعدد الرؤى فيما يتعلق بالتجارة وأثرها على التنمية. ومع ذلك فإن المشاركين في المحفل يقفون صفاً واحداً للدفاع عن عدد من المبادئ والتطلعات والإجراءات التي يودون عرضها على الدول الأعضاء أثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

١١- إن رسالتنا واضحة: نحن نتمنى أن يتمخض الأونكتاد الحادي عشر عن أونكتاد تجددت فيه الدماء، أونكتاد قادر على تلبية احتياجات كوكب الأرض إلى التنمية المستدامة والالتزام بتبليتها وكذلك إلى الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ولا سيما احتياجات أشد الناس فقراً وأقلهم مقدرة، وخاصة في البلدان النامية.

١٢- إن بياننا وجيز ومختصر: إذا كانت التجارة أو زيادة التدفقات المالية يمكن أن تشكلا الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فإنهما لا يشكلان غاية في حد ذاتهما. والواقع أن النظام التجاري الحالي يعود بالنفع على المؤسسات المتعددة الجنسيات ويولد أوجه الإجحاف على الصعيد الدولي. ولقد أنشئ الأونكتاد بالتحديد لوضع وتعزيز السياسات الإنمائية لصالح بلدان الجنوب من خلال تهيئة بيئة أكثر إنصافاً وتيسير النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي. ولا بد له من الحفاظ على هذه الولاية الإطارية والبناء عليها من أجل دفع الحوار بشأن السبل الكفيلة بقيام نظام تجاري عالمي يعود بالنفع على الناس كافة ويكفل حماية البيئة.

مقدمة

١٣- إن التحرير القسري للتجارة له آثار سلبية حقيقية ومتنوعة على الحياة اليومية لملايين البشر وبيئتهم، لا سيما النساء في جميع بقاع العالم. والتباين - بين البلدان ودخلها - آخذ في التزايد ولا يستطيع ملايين من البشر أن يلبوا حتى احتياجاتهم الأساسية. ومسيرة الديمقراطية تأخذ في التراجع كلما تخلت الحكومات أو أجبرت على التخلي عن حقها في وضع قواعد تنظيمية على الصعيد المحلي مقابل زيادة فرص وصولها إلى السوق. ومن ثم تذهب الأرباح أكثر فأكثر إلى الشركات وأصحابها، لا إلى البلدان ومواطنيها.

١٤- ومن الأمور ذات الأهمية القصوى أن أنماط الاستهلاك العامة في الشمال تشكل خطراً يهدد الموارد الطبيعية العالمية، وتستخدم موارد بلدان الجنوب بأسعار بخسة للغاية. وبالتالي فإن الشمال يقع عليه دين إيكولوجي إزاء الجنوب. ومع ذلك فإن تلك البلدان التي تعرضت للإفقار في الجنوب هي التي تجد نفسها دائماً أبداً مجبرة على التصدير أكثر فأكثر في سبيل الوفاء بديونها المالية المتزايدة باطراد. ومن المفارقات أن هذا الوضع يزيد من تفاقم الفائض الموجود في الأسواق العالمية التي تعاني بالفعل من فرط المعروض، كما أنه يؤدي إلى هبوط أسعار السلع الأساسية وتناقص عائدات صادرات بلدان الجنوب. وكذلك فإن هذه الشروط المتدهورة للتبادل التجاري تجعل من العسير على بلدان الجنوب أكثر من أي وقت مضى سداد ديونها. وعلاوة على ذلك فإنها تطرح تساؤلات بشأن نموذج الوصول إلى الأسواق الذي يظل الأونكتاد "يعترض عليه" في تقاريره.

١٥- وفي الوقت ذاته، يعتمد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في عرض لافت للنظر للكيل بمكيالين، إلى إغراق الأسواق العالمية بصادراتها من المنتجات الزراعية المدعومة بشدة، مطيحة بأسباب العيش في البلدان النامية. ووقف إغراق السلع الأساسية وإزالة الضرر الذي يلحقه هذا الإغراق بصغار المزارعين والمنتجين في شتى أرجاء العالم قد أصبح اليوم بحق محكاً لمعرفة ما إذا كانت البلدان الفقيرة يمكنها أن تحصل على أي إنصاف من منظمة التجارة العالمية. لكن نفاق العالم الغني لا يقف عند هذا الحد، فالبلدان الصناعية لا تزال تحافظ على حواجز حمائية كبيرة ضد السلع التي تنتجها البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تشجع البلدان التي توجد لديها مصالح شركات

قوية، تحت ستار تحرير التجارة، على تسويق الخدمات من خلال اتفاقات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف، بتوجيه من المؤسسات المتعددة الجنسيات. ومن المحتمل أن تكون للخسارة الناشئة من حيث الوصول إلى هذه الخدمات، بما في ذلك الخدمات الأساسية، أثر مدمر على حياة النساء وكرامتهن.

١٦- وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مشكلات تجارية أخرى تساهم في مشكلة مديونيتها. من ذلك تدهور أسعار الصرف وسياسات تحرير التجارة التي تعتمد عليها البلدان الغنية بتوجيه من الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، فعند سداد الديون توجه مرة أخرى نحو البلدان الغنية بموارد وطنية ثمينة كان بالإمكان إنفاقها من أجل تطوير اقتصادات ومجتمعات تستجيب لشروط العدل والاستدامة. وبعبارة أخرى، يحول الجمود الذي يميز الوضع الدولي دون تحقيق التنمية المستدامة وتوليد الدخل والقضاء على الفقر.

١٧- وعلاوة على ذلك، فإن الناس المحرومين من حقهم في تقرير مسار التنمية الخاص بهم؛ والذين لا يستطيعون الاجتماع سوية بحرية واتخاذ قرارات تقوم على مبادئ الديمقراطية؛ والنساء والشعوب الأصلية التي تستبعد من آليات اتخاذ القرار (بما في ذلك القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد) في مجتمعاتها؛ والذين يكرهون على تدمير مواردهم الطبيعية الخاصة والموارد الطبيعية لكوكب الأرض؛ والعمال الذين لا يمكنهم التفاوض بشأن أجورهم ولا ظروف عملهم - كل هؤلاء الناس يستبعدون من المشاركة في التنمية المستدامة أو الاستفادة منها.

١٨- ومن الواضح أن القواعد والسياسات التجارية الراهنة - سواء قامت أو فرضتها منظمات حكومية دولية أو حكومات قوية - تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، ويجب أن تخضع لخدمة تلك الحقوق - الفردية والجماعية - التي أرسنها شعوب العالم في إطار الأمم المتحدة خلال القرن الماضي. وبقول آخر، من الضروري وضع نهج ونماذج بديلة لإدارة شؤون التجارة - وطنياً وإقليمياً ودولياً.

١٩- ليس صحيحاً أنه "لا يوجد بديل" للنموذج الحالي لعولمة الاقتصاد. والعقلية الليبرالية الجديدة غير المناسبة القائمة على "نموذج صالح للجميع" ينبغي أن تستبدل بنظم اقتصادية متنوعة وقائمة على المشاركة تتصف بالمرونة والإنصاف والاستدامة وتتجاوز أغراضها المال والأرباح والنمو.

٢٠- والمجتمعات القائمة على العدل والاستدامة تقتضي اتباع سياسات وطنية ودولية تولى الأولوية وتكفل الحماية لقضايا المساواة والديمقراطية والتنوع وحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة والسيادة الغذائية والإنتاج والاستهلاك المستدامين. وتقع الاقتصادات المحلية السليمة في صميم المجتمعات المستدامة، وينبغي بالتالي تشجيعها ومساندتها وتدعيمها في الشمال وفي الجنوب.

٢١- وفي الوقت ذاته، ينبغي إعادة توجيه محور نظم تركيز الإدارة العالمية. والحد من نطاق وتأثير منظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل غير المتصلة بالتجارة، يعتبر خطوة أولى شديدة الأهمية في عملية إعادة التوازن هذه، ولا تقل أهمية عن ذلك الأخذ بتشريعات متعددة الأطراف الملزمة حتى تحمل الشركات عبر الوطنية المسؤولية عن الأنشطة التي تضطلع بها وتخضع لتبعتها، وتطوير المؤسسات والتشريعات المتعددة الأطراف الفعالة

- في إطار الأمم المتحدة - التي تكفل الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة وإخضاع السياسات التجارية للاتفاقات/المعايير الاجتماعية والبيئية المتعددة الأطراف.

٢٢- ويجب بوجه خاص القيام بخطوات حثيثة لوقف الاتجار بالأشخاص، كالاتجار بالنساء والأطفال. ذلك أن الملايين من الأطفال يتعرضون للعمل القسري والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية.

٢٣- وإننا نعلق أهمية كبرى على بناء نظام تجاري دولي جديد يقوم على العدل والإنصاف، وتغيير الأسس التي تقوم عليها الصكوك والمؤسسات الرئيسية المعنية بإدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية العالمية، وعملية اتخاذ القرار فيها، أي مؤسستي بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة (وبوجه خاص مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة). وسوف يساعد إرساء الديمقراطية في هذه الهيئات (وبوجه خاص مؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية) بعض الشيء في وضع سياسات أكثر إنسانية وأكثر تركيزاً على العنصر البشري في مجال التنمية المستدامة.

الاقتراحات

الإدارة والاتساق على الصعيد العالمي

٢٤- لمسألة الاتساق أهمية بالغة. والواقع أن مؤسستي بريتون وودز ومعظم الدول الأعضاء القوية في منظمة التجارة العالمية تعتبر حالياً أن الاتساق يعني توحيد السياسات الوطنية كي لا تتعارض مع النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد المهيمن دولياً. وهو أمر أسفر عن حلقة مفرغة. ذلك أن مؤسستي بريتون وودز ومجموعة الثمانية التي تزعم أنها ملتزمة بالتخفيف من صرامة التكيف الهيكلي (بما في ذلك تحرير التجارة) بالاستناد إلى توافق آراء واشنطن، تدفع في آن معاً البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال كي تقوم بإصلاح اقتصاداتها حتى تتوافق مع مقتضيات النموذج الموجه من الشركات.

٢٥- لكن الاتساق بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، يعني شيئاً مخالفاً تماماً: هو أن النظام الاقتصادي الدولي يجب أن يخدم أغراض التنمية المستدامة، وأن يلبي احتياجات الناس كافة، وعلى الأخص احتياجات الجماعات الأكثر تأثراً بالعمالة الموجهة من الشركات. ويجب أن تساهم نتائج الأونكتاد الحادي عشر في تحقيق ذلك الهدف. ويجب إنعاش الدور المركزي الذي يضطلع به الأونكتاد في تناول المواضيع العامة التي تمس التنمية، بما في ذلك الاتساق، ولا سيما فيما يخص الدور الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالزراعة.

٢٦- وقد أعرب الأمين العام للأونكتاد عن اعتزامه تحقيق هذا الاتساق؛ والمجتمع المدني هنا يؤمن بأن الأونكتاد الحادي عشر يمكن أن يوفر فرصة ثمينة لبدء جهد في هذا الاتجاه. كما أن المواضيع التي اقترحها الأمين العام مناسبة جداً والعديد منها يتعلق بقضايا شديدة الأهمية. ومع ذلك، فثمة كثير من الأعمال التي يلزم القيام بها.

مجال السياسة العامة والخطوات الأولى المتباعدة

٢٧- إن النهج القائم على "نموذج واحد للجميع" فيما يتعلق بصنع السياسات العامة الاقتصادية لا يصلح. ذلك أن الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة ليس مماثلاً لكل الأطراف فهو يختلف باختلافها. يصدق هذا القول على نحو قاطع في حالة تحرير التجارة والاستثمار والقواعد المتعلقة بالملكية الفكرية.

٢٨- ولقد سلكت البلدان المتقدمة مساراً مختلفاً تماماً عن ذلك المسار الذي تصفه اليوم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ألا وهو برامج التكيف الهيكلي، والبرامج المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، و/أو فتح الأسواق غير المشروط.

٢٩- ولقد ساهم الاختزال التدريجي لخيارات السياسات العامة الإنمائية، تحت ثقل المعاهدات الدولية والالتزامات التعاقدية إزاء المؤسسات المالية العالمية في تدهور أداء التنمية في عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مدى عدة عقود. في الوقت ذاته، أصبح إلقاء مسؤولية الفشل على عاتق ضحايا هذه السياسات الحكمة المتعارف عليها في وضع السياسات الإنمائية.

٣٠- ويمكن للأونكتاد الحادي عشر، بموافقته على وضع برنامج عمل لتحليل آثار انكماش المجال المتاح للسياسات العامة الإنمائية، والتشجيع لبحث السياسات والاستراتيجيات البديلة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على مواجهة التحديات المتعلقة بتصميم سياسات وطنية تتوافق مع مرحلة التنمية التي بلغتها وقدراتها على تنفيذ تلك السياسات. وينبغي للأونكتاد أن يؤكد بأن البلدان النامية يتاح لها مجال للتحرك فيما يتعلق بالسياسات العامة يسمح لها بمتابعة استراتيجياتها الإنمائية وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السيادة في ما يخص الغذاء. وينبغي في حالة وجود اتفاقات دولية تتعارض مع هذه السياسة العامة، أن تعتبر هذه الاتفاقات باطلة.

أهميار اقتصاد السلع الأساسية

٣١- يؤثر قطاع السلع الأساسية تأثيراً كبيراً على النمو الحالي والتنمية المرتقبة، وذلك بوصفه المصدر الكبير الوحيد للعمل والدخل، والإيراد العام والنقد الأجنبي في بلدان عديدة منخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان النامية. وإن اختفائه تقريباً من جدول أعمال التنمية العالمي، بما في ذلك جدول أعمال مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، يعود إلى درجة كبيرة إلى الرأي القائل بعدم التدخل وبأن أداء ذلك القطاع يعكس عمل الأسواق، وأن على المزارعين والمنتجين المتضررين والاقتصادات المتضررة، بمرور الوقت، التكيف وتحقيق قدر أكبر من الفعالية.

٣٢- وتسيطر المؤسسات المتعددة الجنسيات على أسواق سلعية عديدة وهي تستحوذ بصورة متزايدة على حصة الأسد فيما يتعلق بالقيمة المضافة في سلسلة الإنتاج. وتسعى هذه المؤسسات إلى تحطيم السياسات التنظيمية للأسواق وإدارة العرض لكي تتمكن قوى السوق الحر من زيادة الإنتاج بحرية والتسبب في العرض المفرط،

وانخفاض الأسعار وزيادة الأرباح إلى أقصى قدر. فعلى سبيل المثال، انخفض عائد البلدان النامية من تجارة البن العالمية، من الثلث إلى العشر خلال العقد الماضي. وفي الوقت نفسه، كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يضغطان على البلدان النامية لكي تنهج استراتيجية إنمائية قائمة على التصدير، دون أن يعلمها بما سيحدث إذا قامت جميعها بتصدير السلعة نفسها. وأخضعت البلدان التي تحدث هاتين المؤسستين للحصار الاقتصادي وتعرضت للاعتداء العسكري كذلك. وفيما يستمر هذا الاعتداء، لا تزال بلدان متقدمة عديدة مستمرة في تقديم إعانات هائلة لصادراتها الزراعية، فتزايدت بذلك من اتساع هوامش الإغراق.

٣٣- وتؤدي هذه العوامل جميعها إلى عدم استقرار الدخل وإلى انخفاضه في الأجل الطويل. وهي تبرر جميعها ردود فعل السياسات العالمية لمعالجة المشاكل الناجمة عن انهيار الأسواق. وعليه يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يشارك بنشاط في إيجاد وإدارة آليات متعددة الأطراف لتنظيم ودعم الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية.

الحاجة إلى إجراء أبحاث مستقلة وصياغة سياسات وإدماج السياسة العامة في الإجراءات المتخذة

٣٤- كثيرة هي الشعارات الجوفاء التي تُرفع إطراراً لدور الأونكتاد فيما يتعلق بالأبحاث التي يقوم بها لربط التنمية بمختلف جوانب الاقتصاد الدولي. غير أن الضغوط تمارس في الواقع لتقليص دور هذه المؤسسة ليقصر على التعاون التقني وغيره من العمل الميداني. فالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ترى أن هناك ما يكفي من الدراسات التحليلية في هذا المجال وأن من الأفضل القيام بدراسات من هذا القبيل في مجالات أخرى، وتبدو معترضة على دور الأونكتاد في صياغة السياسات وتقديم المشورة.

٣٥- إن هذا خطأ مأساوي. فقد أثبتت الخبرة المستمدة من السنوات العشر الماضية أن النظريات السائدة لم تمنع من حدوث أزمات مالية كبيرة بل إنها فاقمتها، في الواقع. وفشل مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، للمرة الثانية في فترة قصيرة للغاية. وأوضحت التقييمات الداخلية والخارجية أن سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن الديون والتكيف قد فشلت في بلوغ الأهداف التي حددتها هاتان المؤسستان بنفسهما. وازدادت أكثر من أي وقت مضى أهمية إجراء الأبحاث المستقلة وصياغة السياسات، التي تنتقد النموذج الاقتصادي المسيطر، بدلاً من قبوله، وتقتراح حلولاً بديلة. وللأونكتاد دور غاية في الأهمية يؤديه في تقديم الدراسات التحليلية وإسداء المشورة في هذا المجال وينبغي تعزيز ولايته للقيام بذلك. وفي هذا السياق، نود حث الأونكتاد على دمج دراساته التحليلية في إطار المشورة التي يسديها والإجراءات التي يتخذها على صعيد السياسة العامة، ولا سيما في مجال الوصول إلى الأسواق.

الشراكات الناجحة والشراكات غير الناجحة

٣٦- كثيراً ما أشارت النصوص التي أعدها الأونكتاد الحادي عشر إلى الشراكات - بين الحكومات والمجتمع المدني؛ وبين المنظمات الحكومية الدولية؛ وبين الحكومات وشركات القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات المتعددة الجنسيات. إننا نَقْدُر أهمية الشراكات، غير أن الشراكة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة لتقاسم منافع التجارة والاستثمار، تقاسماً أكثر عدلاً. فالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

تستمد سلطاتها وحقوقها السيادية من المجتمع المدني وبالتالي فهي مجبرة على العمل في إطار الشراكة. ومن جهة أخرى، يبدو أن لبعض المؤسسات المتعددة الجنسيات، مفهومًا مختلفًا للشراكة، وهو مفهوم تكون بموجبه للمؤسسات المتعددة الجنسيات حقوق وتقع على الحكومات والمجتمع المدني مسؤوليات وتكاليف. هذه ليست شراكات قائمة على التبادلية. لذا على هذا الأساس، ناشد الأونكتاد الحادي عشر بالدعوة إلى مراعاة مبدأ التبادلية في جميع الإشارات إلى الشراكات وضمان مشاركة المنتجين والعمال والمستهلكين وغيرهم من منظمات المجتمع المدني، على قدم المساواة مع القطاع الخاص. فالشراكات يجب أن لا تعني خصخصة المسؤوليات الحكومية.

٣٧- وتتمتع المؤسسات المتعددة الجنسيات بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير ولكن ومنذ إغلاق مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، لم تعد هناك أي منظمة حكومية دولية تقوم بدراسة دور هذه المؤسسات بصورة شاملة. ولذلك يتعين على الأونكتاد أن يولي الأولوية إلى السياسة العامة في مجال العمل المتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات وأنظمتها. وينبغي أن تكون الدراسات التحليلية مقرونة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ومسؤوليتها ومحاسبتها. وبإمكان الأونكتاد أن يساعد على ضمان تناول البعد الإنمائي بشكل مناسب في جميع المبادرات الطوعية والتنظيمية. ولهذا الغرض، بإمكان الأونكتاد أن يعزز المناقشة التي تجرى بين حكومات البلدان النامية والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأوساط الأعمال التجارية، والاتحادات والمنظمات غير الحكومية. ويتعين على الأونكتاد أن يدعم السياسات المتفق عليها دوليًا مثل قواعد الأمم المتحدة بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما أن من الهام تقديم المساعدة العملية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإلى رابطاتها الإقليمية، عند التفاوض مع المؤسسات المتعددة الجنسيات.

خطة عمل بانكوك

٣٨- لم تعكس خطة عمل بانكوك التي أعدها مؤتمر الأونكتاد العاشر آمال منظمات المجتمع المدني في قيام الأونكتاد والأمم المتحدة بدور أقوى في وضع السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الدولية. ومع ذلك، وفي مرحلة ما قبل الأونكتاد الحادي عشر، كانت حركات المجتمع المدني تعتقد أن خطة عمل بانكوك تقدم على الأقل نقطة انطلاق لزيادة تعزيز وتحسين دور الأونكتاد وولايته. لذا فإن زيادة إضعاف النص التوفيقي الذي يبلغ عمره ٤ سنوات هو أمر غير مقبول وسيؤدي إلى زيادة نزاع الشرعية عن النظام الحالي لإدارة الاقتصاد العالمي. على العكس من ذلك، ينبغي تعزيز ولاية الأونكتاد.

قيادة الأونكتاد وإدارته

٣٩- يعتمد صون وتعزيز ولاية الأونكتاد للتصدي لقضايا الترابط المتعلقة بالتجارة والنقد والتمويل ونقل التكنولوجيا والتنمية بصورة متكاملة، اعتماداً كبيراً على نوع قيادته وقدرتها على الإدارة. وفي ضوء التغييرات المنتظرة في قيادة الأونكتاد، يحث محفل المجتمع المدني هذا، الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء على إبداء أكبر قدر من الحيطة والشفافية في اختيار الإدارة الجيدة للأونكتاد. ويتوقع المجتمع المدني بوصفه صاحب مصلحة

رئيسي معني بمستقبل الأونكتاد، أن يتم إشراكه ومشاورته بصورة وثيقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل إدارة هذه المؤسسة .

الأونكتاد والشفافية

٤٠ - و في السياق الحالي الذي يكون فيه العمل الأحادي مخالفاً لديمقراطية النظام الدولي، فإننا نحث الأونكتاد على الشفافية والمشاركة في حوار على أساس دائم مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. فالأونكتاد النشط هو بالضرورة تلك المؤسسة التي تكون قريبة إلى الناس الذين يسعون إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

موجز لتوصيات محددة قدمها محفل المجتمع المدني إلى الأونكتاد الحادي عشر

(أ) ينبغي أن يصبح الأونكتاد محفلاً متعدد الأطراف لإجراء تقييم نقدي للأثر الذي توقعه سياسات التحرير. وينبغي أن يساعد الحكومات في رسم وتنفيذ سياسات لتنظيم الأسواق بهدف إحداث تأثير إيجابي على معيشة السكان وعلى البيئة.

(ب) ينبغي أن يستند الأونكتاد الحادي عشر إلى شكل من أشكال "التماسك" مختلف اختلافاً جذرياً ألا وهو إعادة توجيه وإدماج السياسات الكفيلة بتكييف النظام الاقتصادي الدولي بشكل يلبي الاحتياجات الإنمائية للمجموعات الأكثر تأثراً بالعملة التي تقودها الشركات. وينبغي إعادة تنشيط الدور المركزي للأونكتاد في تناول مواضيع عامة تؤثر في التنمية بما في ذلك التماسك. ويتوقع المجتمع المدني من الحكومات تعزيز مكانة الأونكتاد بصفته مؤسسة مستقلة تقوم بدراسات تحليلية إزاء توافق آراء الأوساط الليبرالية ويتعين عليها تمكينه من أداء هذا الدور.

(ج) يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مواجهة التحديات المتمثلة في رسم سياسات وطنية تتمشى مع مراحلها الإنمائية وقدرتها على تنفيذها، وذلك من خلال الموافقة على وضع برنامج عمل لتحليل الآثار المترتبة على تقليص حيز السياسات الإنمائية والتشجيع على النظر في سياسات واستراتيجيات إنمائية بديلة.

(د) يتعين على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في المجالات التالية:

١ - وضع خيارات للسياسة العامة تستهدف قلب اتجاه انهيار أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم من خلال آليات مثل الاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية؛

٢ - وضع آليات تنظم سلوك المؤسسات المعنية بتسويق السلع الأساسية، والمجموعات التي تؤثر بشكل رئيسي في أسعار السلع، وفي شروط تسويق المنتجات وأجور المنتجين والتي لا تكون خاضعة للأنظمة الدولية؛

٣- تعزيز القواعد/الإجراءات المتعددة الأطراف والآليات الوطنية مثل التعريفات الجمركية لمنع استيراد السلع الأساسية "المغرقة" من الشمال التي تؤدي إلى التشويش على الأسواق المحلية والتهديد بالأمن الغذائي وما إلى ذلك؛

٤- تفكيك السياسات التجارية القائمة على نموذج الوصول إلى الأسواق.

(هـ) يتعين على الأونكتاد أن يعترف ويعزز حق كل بلد أو مجموعة من البلدان في السيادة الغذائية وحماية اقتصاده ومنتجاته الزراعية وأن يعزز هذا الحق، بما في ذلك من خلال التعريفات والقيود المفروضة على الكمية، التي تعد السبيل الوحيد المتاح أمام البلدان الفقيرة لحماية أنفسها.

(و) يتعين على الأونكتاد أن يعزز برامج لبناء قدرات صغار المنتجين وأن يعزز النماذج الإنمائية البديلة.

(ز) للأونكتاد دور غاية في الأهمية في تقديم بحوث ودراسات تحليلية ومشورة، بصفة مستقلة، توجه الانتقادات إلى النموذج الاقتصادي المسيطر بدلاً من قبوله، وتقتراح حلولاً بديلة. وينبغي الاحتفاظ بولايته للقيام بذلك. وينبغي أن يكون الأونكتاد أحد مؤسسات الأمم المتحدة العديدة التي تشارك في استعراض جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، إلى جانب المجتمع المدني.

(ح) يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يوافق على الشروع ببرنامج عمل رئيسي يستهدف إيجاد حلول وطنية ودولية للتحديات التي يطرحها قطاع السلع الأساسية.

(ط) يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يدعو إلى مراعاة مبدأ التبادلية عند الإشارة إلى الشراكات في جميع المواضيع وأن يؤكد على أن الشراكات يجب ألا تحل محل مسؤوليات الحكومات وعملية صنع القرارات المتعددة الأطراف. ويتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يطلب إجراء أبحاث ووضع سياسات للعمل بشأن تنظيم المؤسسات المتعددة الجنسيات، ترمي إلى المساءلة والمحاسبة وفي مجال عملية فرض الضرائب بصورة تدريجية. كما أن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التفاوض مع المؤسسات المتعددة الجنسيات هو أمر هام. إن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية والمقترح إنشاؤها مبادرة هامة، شريطة أن يتحقق التوازن فيما بين جميع أصحاب المصالح.

(ي) يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة أن يتوخى أكبر قدر من الحيطة والشفافية في اختيار الإدارة الجديدة للأونكتاد، منتقياً في ذلك أشخاصاً أثبتوا التزامهم بالتنمية المستدامة ومشاركة الجمهور ويستطيعون رفع التحدي المطلوب أمام الآراء المتشددة السائدة.